تحديات النظام التونسي الناشئ في مواجهة الخلاف الحدودي مع الجزائر (1956–1970).

Challenges of the emerging Tunisian regime in the face of the border dispute with Algeria (1956-1970).

د محمد الطيب رزوق*

المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار(سطيف)

medtayeb039@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/08/08 تاريخ القبول 2024/11/23 تاريخ النشر 2024/12/17

ملخص:

لقد سعت القيادة التونسية منذ التوقيع على برتوكول الاستقلال التام في مارس 1956 إلى تأكيد سيادتها داخل حدود دولية مؤمنة ومعترف بها لكنها واجهة تحديات وحركية خطيرة لحدودها الغربية نتيجة استمرار حرب التحريرية الجزائرية خاصة وقد أصبحت الحدود التونسية عنصرا استراتيجيا في المواجهة السياسية بين الشقيقين اللدودين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف من جهة وبين القيادة التونسية والسلطة الاستعمارية في بداية الأمر ثم بين القيادة التونسية وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الثانية من جهة أخرى،لتسفر هذه المواجهة في الأخير على توقيع اتفاقية صداقة وتعاون واتفاق بخصوص ترسيم الحدود بتاريخ 02 فيفري 1969، لتطوى بذلك صفحة الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس ويبدأ عهد جديد عنوانه التعاون والصداقة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: القيادة التونسية؛ الخلافات الحدودية؛ جبهة التحرير الجزائرية؛ الاستعمار الفرنسي؛ الدولة القطرية.

Abstract:
Since the signing of the Protocol on Complete Independence in March 1956, the Tunisian leadership has sought to assert its sovereignty within secure and recognized international borders, but it has faced serious challenges and mobility to its western borders as a result of the continuation of the Algerian liberation war, especially since the Tunisian borders have become a strategic element in the political confrontation between the two arch-brothers, Habib Bourguiba and Saleh. Ben Youssef, on the one hand, and between the Tunisian leadership and the colonial authority at the beginning, and then between the Tunisian leadership and the National Liberation Front in the second phase, on the other hand. This confrontation ultimately resulted in the signing of a friendship and cooperation agreement and an agreement regarding border demarcation on February 2, 1969, thus turning the page on the border dispute. Between Algeria and Tunisia, a new era begins called cooperation and friendship.
key words: Tunisian leadership; border disputes; Algerian Liberation Front; French colonialism; Qatari state.

مقدّمة:

لقد تميز الفكر السياسي العربي المعاصر منذ البدايات الأولى للدولة القطرية العربية بالصراع المتواصل بين التيار القطري والتيار القومي وهي مشكلة الخلفية الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول العربية ولا سيّما منذ قيام النظام الإقليمي العربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المتنوعة، فكان هذا النظام بمثابة الإطار الذي احتضن التفاعلات السياسية بين أطرافه ممثلة في الدول العربية التي قامت داخل الحدود الموروثة عن الاستعمار.

وكان الصراع بين هذه الأقطار السمة العامة التي تميّز النظام العربي بكل أقاليمه، ومن بين هذه الأقاليم إقليم المغرب العربي الذي احتلت فيه الدولة مكانة مختلفة عن مثيلاتها في المشرق العربي بحكم الشرعية التاريخية والجماهيرية التي اكتسبها بنضاله الوطني ضدّ

الاستعمار الأجنبي ، فقد عرف المغرب العربي قيام كيانات على غرار بقية الأقاليم العربية الأخرى وشهد خلافات حدودية وصلت أحيانا إلى حد المواجهة المسلحة مثلما حدث في حرب الرمال الجزائرية المغربية سنة1963.

كما أن هذه الخلافات الحدودية ميّزت العلاقات الأولية بين النظام الناشئ بتونس وجارتيه الجزائر وليبيا، وكانت بمثابة أولى التحديات التي اصطدم بها هذا النظام في إطار رسم الخارطة السياسية للإقليم المغاربي، في هذا الإطار سنحاول في هذا المقال التعرض لعوامل هذه الخلافات وانعكاساتها على علاقة تونس بالجزائر، وإنني أحرص بهذا الصدد أن لا أركز على هذه الخلافات في جانبها التقني أو القانوني وإنما على إبراز المكانة التي كانت تحتلها الحدود في نظر النظام التونسي الناشئ لبناء الدولة القطرية ورسم الخارطة السياسية للمغرب العربي باعتبار أنّ الخلافات الحدودية تمثل بالتعريف بين السيادات السياسية.

1 – النظام التونسي في مواجهة حركية حدوده الغربية:

سعت القيادة التونسية منذ تاريخ الاستقلال التام في مارس 1956 إلى تأكيد سيادتها داخل حدود دولية مؤمنة ومعترف بها، ولكنها اصطدمت بحركية خطيرة لحدودها الغربية نتيجة استمرار حرب التحرير الجزائرية خاصة وقد أصبحت الحدود التونسية الجزائرية عنصرا استراتيجيا في المواجهة السياسية بين الشقيقين اللدودين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف المقيم بطرابلس، الذي كان يقول للتونسيين أنه يكافح من اجل إجلاء القوات الفرنسية وتطهير أرض الوطن منها، ويقول للجزائريين في نفس الوقت أنه يسعى للتخفيف من ضغط الجيش الفرنسي على الجزائر بفتح واجهة أخرى بتونس[1].

ولا شك أن تنزيل الجلاء العسكري للقوات الفرنسية المتبقية في تونس وأمن الحدود ضمن أولويات هذه المواجهة السياسية المصيرية خلال هذه المرحلة الحرجة من عمر دولة الاستقلال الناشئة قد أعطى هذه المسألة أهمية خاصة، وقد حضيت الحدود باعتبارها

الإطار الذي يحتضن مجال سيادة الدولة بأهمية خاصة في إطار المفاوضات التونسية الفرنسية حول تنظيم انتقال السلطة إلى القيادة التونسية بعد التوقيع على بروتوكول الاستقلال في 20مارس 1956.

لقد كانت منزلة المفاوضات حول الرسوم الحدودية وأمنها ضمن المحادثات العسيرة حول الجلاء العسكري الذي كان يسعى إليه النظام التونسي لتأكيد سيادته على مجاله الترابي داخل حدود دولية معترف بها ومؤمنة لا سيما وقد تزامنت هذه المفاوضات مع حوادث عديدة غداة الاستقلال عمّقت الخلاف التونسي الفرنسي حول الجلاء العسكري ومسألة مراقبة الحدود ومن ذلك الحادث الأسيف الذي تعرض له سفير دولة ليبيا ببنقردان وكذا الحادث الذي تسبب فيه الجيش الفرنسي بجهة "تلبت" حيث أوقف أناسا وحال بينهم وبين مواصلة سيرهم بدعوى التفتيش عن السلاح إلى غير ذلك من الأسباب[2].

لذلك تأكد للنظام التونسي أن نجاح مشروعه يتوقف على الجلاء العسكري للقوات الفرنسية و رسم وتأمين حدوده الغربية ولا يكون ذلك إلا من خلال فضّ القضية الجزائرية فقد ذكر بورقيبة أن مشاكل الجزائر مشاكل تونس لأن استقلالنا منقوص ومهدّد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على استقلال تونس[3]،وبالتالي تأجيل الخلافات بشأن القضايا ذات الصلة بالسيادة القطرية التي يسعى إليها النظام التونسي مثل تأجيل تخلي المنظمة المكلفة بمراقبة الحدود عن نفوذها للتونسيين[4].

كما أن استمرار هذه الحرب كان يوفر الفرصة للقوى المناهضة للمشروع القطري باستغلال الوضع وذلك بصرف النظر عما إذا كانت هذه القوى تستهدف المشروع القطري لاعتبارات تكتيكية أو إستراتيجية، الأمر الذي جعل القضية الجزائرية إحدى أبرز محاور الخلاف بين النظام البورقيبي وغريمه الحركة اليوسفية[5]، فالنظام البورقيبي أولى أهمية

للقضية الجزائرية في هذه الفترة من خلال تصريح بورقيبه في قوله: <<فالقضية الجزائرية هي شغلنا الشاغل ولها الأهمية ضمن المشاكل التونسية في نفوسنا، فنحن مصممون على القيام بواجبنا نحو إخواننا الجزائريين وقائمون فعلا بتلك الواجبات>>[6]،لكن هذا الانشغال جاء في إطار خيبة الآمال للقوى الوحدوية على امتداد الوطن العربي والتي ترافقت مع بروز الأنظمة القطرية العربية المستقلة.

لذا ظل الخطاب البورقيبي يؤكد تدريجيا من خلال مفاهيمه الأساسية مضمونه القطري في جوهره وأهدافه رغم استناده في مراحل سابقة على بعض مفاهيم الفكر القومي وإن كان ذلك لاعتبارات تكتيكية، وتجلى أكثر هذا المفهوم في تناوله للمسألة الجزائرية من الزاوية القطرية معلنا بلا شك أن القضية الجزائرية أصبحت شغلا شاغلا لحكومة سمو الباي والحزب الدستوري في هذه الفترة إذ أنها تنطوي على خطر مزدوج: خطر ذو طبيعة عسكرية–سياسية مباشرة كانت تجسّده حركة الحدود وخروجها عن السلطة التونسية، إضافة إلى تأجيل الجلاء العسكري عن البلاد بما يعنيه ذلك من غياب إحدى أهم مقومات السيادة،وخطر ثان أكبر ذو طبيعة سياسية أيديولوجية كان يهدد نسف المشروع القطري المتمثلة في حرب التحرير الجزائرية التي توفر فرصة جديدة لتوحيد المغرب العربي على صيغته الثورية[7].

وكان بورقيبة واعيا بهذه المخاطر، ولذلك كان يؤكد دوما أن أحسن معونة نقدمها للجزائر تتمثل أساسا في إقامة أدلة واضحة على أن التفاوض هو السبيل الوحيد لحل المشكلة الجزائرية، لأن المسألة في نظر بورقيبة ليس لها جانب عسكري فقط وإنما مهمة المقاومين تنحصر في إقناع الرأي العام بأن أخف الضررين هو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويؤكد بورقيبة أيضا أن هذه الإستراتيجية هي التي يحبذها ويعتبر غيرها غيْرُ صَالح بالدليل كما قال[8]،ويرى أنه في صورة فشل هذه الإستراتيجية ربما ستتأثر أقطار إفريقيا الشمالية بالحرب القائمة في الجزائر وبالدماء التي تسيل على جوانبها

وبالفوضى التي تسود أرجائها وقد يفضي ذلك الوضع المضطرب إلى توهين أسس الدول التي فازت بالاستقلال من قبل[9].

إن هذا الوضع القائم في الجزائر كان يهدد أمن النظام القطري الناشئ واستقراره في هذه الفترة الحرجة من تاريخه، فقد كانت القيادة التونسية تعي جيّدا خطورة تواصل الحضور العسكري الفرنسي بتونس في ظل تعثر المفاوضات التونسية–الفرنسية بشأن الجلاء العسكري واستمرار الجيش الفرنسي بالجزائر في خرق الحدود التونسية الغربية برا وجوا في ظل غياب اتفاق حدودي بين الطرفين، وذلك بصرف النظر عن المطالب الترابية التونسية التي كانت تضع الرسم الحدودي القائم موضع السؤال لاسيّما وقد تكررت العديد من الحوادث التي ما انفكت تذكر القيادة بهشاشة الاستقلال الذي حصلت عليه، وكانت هذه القيادة تعي أن "الاستقلال الحقيقي لا يتمثل في الوثائق والاتفاقيات ولا في إيفاد المبعوثين الدبلوماسيين أو في تكوين جيش يظم عشرة آلاف جندي"[10].

ومن جهة أخرى فالنظام التونسي بعد مواجهته للقضية اليوسفية وعلاقتها بجبهة التحرير الجزائرية وقدرتهما على التدخل في ما يجري بتونس، أدرك تماما أن الثورة الجزائرية تحضى بأهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة لكامل الإقليم المغاربي، مما جعل بورقيبه يعطي حيزا هاما في خطبه وتصريحاته للقضية الجزائرية والوحدة المغاربية عموما خلال الفترة بين 1955–1958، بل وأضطرّ نتيجة هذه المواجهة المصيرية للأخطار التي كانت تهدد أسس نظامه القطري إلى تبني بعض الشعارات والمفاهيم الوحدوية في محاولة واعية لاستنزاف شعارات خصومه والالتفاف على دعوة مغربة المعركة التحررية[11].

لكن بورقيبه ظل وفيا لقناعاته القطرية رغم التلوين الذي قد يغلّف بعض من مواقفه في ظروف سياسية محدّدة، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تتابع القيادة التونسية بكثير من الانزعاج والقلق تكرر حوادث خرق الحدود وتجاوزات الجيش الفرنسي، وتحركات فيالق الجيش التحرير الوطني الجزائري على التراب التونسي، ومن أبرز هذه

الحوادث سقوط قتيل وجرح خمسة أشخاص إثر قصف الطيران للقرية الحدودية بودرياس بفريانة في 14سبتمبر1956الأمر الذي ردت عليه الحكومة التونسية باحتجاج رسمي[12].

ساعد هذا الرد من الحكومة التونسية وما أعقبه من حركة احتجاجية إضافة إلى مساعي دبلوماسية من قبل القيادة التونسية إلى الوصول لحلول جزئية ثنائية بعد المحادثات التي أجراها الوفد التونسي بقيادة بورقيبة مع الحكومة الفرنسية بداية من أول أكتوبر1956 بتنفيذ الاتفاق الخاص بتحويل سلطة الجندرمة إلى تونس، قبل أن يتم تحويل مراقبة الحدود في النصف الثاني من أكتوبر، لكن هذه التحولات لم تخلوا من انتهاكات للجيوش الفرنسية لحرمة التراب التونسي مستهدفة بصفة خاصة المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر نتيجة غياب الحاجز الحدودي في ذهنية سكان المنطقة خاصة وقد اعتادوا على ممارسة اقتصادية واجتماعية عابرة للحدود طوال قرون طويلة بما في ذلك أيام الاستعمار الفرنسي للمنطقة[13].

مما أدى إلى استمرار الاعتداءات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية،وتكرار هذه الاعتداءات عمقت إحساس القيادة التونسية بخطورة الوضع على الحدود وانعكاساته المحتملة على استقرار نظامها، الأمر الذي حمّلها على أن تعلن يوم 10سبتمبر1957 حالة الطوارئ بمناطق الولايات الخمسة الواقعة على الحدود بين تونس والجزائر[14]، وهكذا فرضت حرب التحرير الجزائرية على النظام التونسي أن ينظر إلى مسألة الحدود باعتبارها مسألة سيادة وفي هذا الشأن يذكر بورقيبة أن هذه الحرب " مشكلة المشاكل... وكل ما نلقاه من الصعوبات والعراقيل متفرّع عنها ومتأت منها..."[15].

لأن مسألة الحدود في نظر العلاقات الدولية المعاصرة تطرح كأساس السيادة وأن الحدّ يمثّل فاصلا بين سيادتين[16]،ولكن حساسية الأنظمة تزداد أكثر في صورة وجود تهديد مباشر لهذه الحدود، وقد برزت مختلف هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية على

الأصعدة السياسية والإعلامية والشعبية في إطار حرص النظام القطري التونسي عن تأمين سيادته داخل حدوده، خاصة بعد العديد من الحوادث، منها ما وقع في 2جانفي 1958 حين استهدف اعتداء فرنسي على الحدود التونسية الجزائرية أسفر على ثلاث قتلى واختطاف عشرة مواطنين تونسيين(17).

وكرد من النظام التونسي على هذه الاعتداءات، فقد أصدر الأوامر للمواطنين بإقامة المتاريس لشل تحركات الجيش الفرنسي بالبلاد وفرض على هذا الجيش الاسترخاص قبل القيام بأي تحرك من جهة لأخرى وشدّد الحراسة حول المنشآت العسكرية في بنزرت وعلى الأخص البحرية منها، وقام علاوة على ذلك بتدويل الأزمة من خلال استقدام سفيره بباريس وتقديم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 9 فيفري 1958 عن طريق المنجي سليم مندوبه في هيئة الأمم(18).

وقد أعطت سياسة التدويل والمواجهة التي تبنّتها تونس إثر هذه الحوادث أكلها فقد تمكنت من تحقيق هدفين أساسين أولاها: – الاتفاق مع فرنسا على تحقيق الجلاء بعد وساطة بريطانية–أمريكية، ومفاوضات فرنسية–تونسية أفضت إلى توقيع اتفاق قبلت بموجبه إجلاء كافة قواعدها عن البلاد في أجل محدود باستثناء قاعدة بنزرت البحرية الإستراتيجية، ثانيها:– تخفيف حدة التهديد على حدودها الغربية مع تراجع العمليات العسكرية التي كانت تشنّها القوات الفرنسية داخل التراب التونسي باسم "حق المطاردة".

ويمكننا القول أن تهديد الجيوش الفرنسية التي كانت ترابط داخل البلاد قد قلّ منسوبه مع توقيع الحكومتين التونسية والفرنسية اتفاق في 17 جوان 1958، ولكن خطر الجيش الفرنسي ظل قائما وإن ضعفت وتيرته بعد حادثة ساقية سيدي يوسف في 2 نوفمبر1958 التي قام فيها الجيش الفرنسي باختراق حدوده الغربية[19]، وفي 17 فيفري1957إخترق الطيران الفرنسي هذه الحدود بجهة نفطة وقصف المنطقة الأمر الذي أدى إلى سقوط 4 قتلى و8 جرجى(20).

لقد جعلت هذه الانتهاكات من ملف الحدود ملفا ساخنا،إذ طرحت القيادة التونسية الخلاف الحدودي مع الجار الغربي في إطار موجهتها للحركية الحدودية العسكرية التي فرضتها الحرب التحريرية الجزائرية تزامنا مع الإجراءات السيادية لتثبيت أسس النظام القطري التونسي الناشئ، وهذا ما أكده بورقيبة في خطابه في 5 فيفري1959 بمناسية استرجاع مركز فورسان الحدودي "بأن الحدود التونسية تمتد إلى قرعة الهامل الموجودة على التراب الجزائري وأن لتونس نصيبها في الصحراء"[21]، وقد استمرت هذه الانتهاكات مع استمرار حرب التحرير الجزائرية ففي 11 جانفي 1961 أغارت الطائرات الفرنسية على المناطق التونسية الحدودية التالة وعين دراهم وغار الدماء وفي 23 من نفس الشهر قامت الطائرات الفرنسية بقصف عنيف للمناطق الحدودية التونسية الأمر الذي أدى إلى سقوط 4قتلى تونسيين[22].

لكن مع بداية المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائري، أوقفت العمليات العسكرية على الحدود الجزائرية–التونسية، لتستأنف مجددا مع اندلا ع معركة التخلص من بقايا الاستعمار بتونس في بنزرت وفي المنطقة الجنوبية الممتدة للعلامة 233، هذه العلامة التي كانت عبارة عن ملفا تفاوض بين تونس وفرنسا من جهة باعتبار سيطرت فرنسا على الجزائر، ومن جهة ثانية كان ملفا جزائريا إذ كانت الثورة التحريرية الجزائرية تطالب باستقلال كامل التراب الجزائري الخاضع لفرنسا بما في ذلك الصحراء ومن ضمنها الفضاء الصحراوي الذي كان يطالب به بورقيبة بين العلامة 219 والعلامة 233، باعتبار أن بورقيبة كان يعتبر الصحراء إرثا مغاربيا مشتركا ومن هنا مطالبته بنصيب تونس منها[23].

وهكذا مثلت قضية الحدود التونسية– الجزائرية ورقة إستراتيجية خطيرة حاولت مختلف الأطرافذات الصلة بها(فرنسا– جبهة التحرير الوطني الجزائري– النظام التونسي– الحركة اليوسفية) توظيفها بما يخدم مصالحها وأهدافها السياسية الرئيسية،فقد كانت الحركية

العسكرية والبشرية لهذه الحدود تمثل بالنسبة لفرنسا حجة للتدخل العسكري في تونس وبالتالي وضع النظام التونسي تحت الضغط حين التفاوض،من جهة كانت فرنسا تريد أن تجعل مسألة الحدود عامل انقسام داخل قوى الثورة التحريرية الجزائرية وبين هذه الثورة ودول الجوار، الأمر الذي تجلى بوضوح أثناء معركة بنزرت حين أنكرت فرنسا حين المفاوضات بشأن استقلال الجزائر، جزائرية الصحراء، وقد روّجت فرنسا لبث الخلاف بين الحدود المغاربية، إذ أن القيادتين التونسية والمغربية تطالبان بتعديل الحدود لفائدتهما على حساب الجزائر كما تبين ذلك خلال تفاعلات أزمة بنزرت(24).

فكان النظام التونسي تمثل له قضية الحدود التونسية– الجزائرية المحكّ الذي كشف طبيعته القطرية، ففي مواجهته البشرية والعسكرية التي فرضتها حرب التحرير الجزائري، تبنّت القيادة القطرية التونسية بزعامة بورقيبة سياسة ترمي أولا إلى تأمين استقرار نظامها داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها، وفي هذا الإطار سعى النظام التونسي إلى استغلال الوضع القائم لتوسيع مجاله الترابي طبقا لتأويله للنصوص القانونية المرجعية في ترسيم الحدود بين الكيانين التونسي والجزائري، فقد طالب منذ أفريل1957 بإعادة النظر في الرسم الحدودي بين البلدين، إذ أعلن بورقيبة أن هذا الرسم الذي كانت وضعته السلطات الفرنسية قد أدى إلى توسيع المجال الترابي الخاضع لسيادتها على حساب المحمية التونسية(25).

في هذا الإطار حملت سياسة المراجعة الحدودية التونسية المحتوى الإيديولوجي للسياسة التي توختها هذه القيادة إذ كانت المطالبة بمراجعة الحدود أو تأمينها مطلبا من أجل السيادة على المجال الترابي للدولة القومية التونسية، إذ كانت الدولة التونسية في التصوّر البورقيبي دولة قومية تأوي أمة هي الأمة التونسية(26)،الأمر الذي يبرز مفهوم الحدود لدى القيادة التونسية إذ كان مفهوما حقوقيا بالمعنى الذي تحمله الحدود في المفهوم المعاصر

للدولة القومية الذي جعل من السيادة الإقليمية داخل حدود الدولة والتحرر الكامل من السيطرة الأجنبية المبدأ الأساسي لحياة الدولة[27].

فكانت الحدود تمثل واحدة من بين قضايا السيادة التي استمر الخلاف بشأنها بين الطرفين خلال السنوات الأولى التي شهدت تصفية التركة الاستعمارية بعد إعلان الاستقلال الأمر الذي عبر عنه بورقيبة بوضوح عندما أكد في خطابه يوم 18 فيفري 1960 أن "لا تعاون مع فرنسا بشأن الأراضي والحدود وقضية بنزرت مادامت متمسكة بالعظمة الاستعمارية"[28].

هذه العظمة استشفها بورقيبة من تصريح ديغول حينما ربط أزمة بنزرت بمشكل الأقاليم الصحراوية والحدود عندما أكّد "مطالبة رئيس الجمهورية التونسية بتعديل الحدود لفائدة تونس على كاهل الجزائر حيث توجد كما هو معلوم حقول النفط، ومن الواضح أنه أراد بهذا التصريح إثارة الخلاف بين القيادة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية، وكأن لسان حال الجنرال ديغول يقول:"حذار أيها الجزائريون إنّ بورقيبة يريد الاستحواذ على جزء من تراب الجزائر..."[29].

لكن مشكل الحدود بما يطرحه من مطالب ترابية تونسية ظل قائما سواء بين تونس وفرنسا أو بين تونس والجزائر،فقد رفض ديغول مطالب بورقيبة الصحراوية في محادثاته معه برامبويي مثلما كان قد رفض قبل ذلك أثناء مفاوضات مولان بين 25 و29 جوان 1960مطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بجزائرية الصحراء، لقد كانت محادثات رامبويي كما وصفها الباهي الأدغم أحد رموز الحركة الوطنية التونسية بأنها حوار صمّ ردّ خلالها ديغول على مطالب بورقيبة بالصمت الرافض سواء تعلق الأمر ببنزرت أو الأقاليم الصحراوية أو بمشكل الرسم الحدودي[30].

لقد كانت تسوية ملف بنزرت كحلا وسطا،إذ حصلت باريس على الوقت الذي كانت تطالب به منذ أن قبل بورقيبة في 8سبتمبر1961 التفاوض لتحقيق انسحاب

القوات الفرنسية[31]،وحصلت تونس بعد مفاوضات تواصلت أكثر من عامين على جلاء القوات الفرنسية عن أراضيها، ولكنها لم تحقق كلّ مطالبها التي ارتبطت بقضية بنزرت إذ ظل مشكل الرسم الحدودي عالقا، بل وتحول إلى مشكل تونسي جزائري بعد استقلال الجزائر في جويلية 1962[32].

2 – مطالب تونس الصحراوية وتطور الخلاف الحدودي مع الجزائر:

لقد ظل موقف القيادة التونسية من رسم الحدود مع الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ضمن تطلّعها في توطيد بناءها القطري ودعمه داخل حدود مؤمنة تتوفر على عمق استراتيجي وذلك تماشيا مع منطق هذا البناء، الذي جعلها تحاول اغتنام التطور الذي عرفته القضية الجزائرية لتحقيق أهدافها القطرية حتى لو وقع ذلك على حساب التضامن النضالي، الذي كان يقتضيه هذا التوقيت الحرج في المواجهة الفرنسية–الجزائرية، وإن بدت حريصة على تجنّب أسباب الخلاف مع قيادة الثورة الجزائرية.

إذ كان رد بورقيبة على الإثارة التي أحدثها ديغول بين البلدين فقال:"مهما تكن الخلافات أو مظاهر سوء التفاهم التي تقوم بيننا وبين الجزائريين أو بيننا وبين المغاربة فإننا نبقى دائما متضامنين واقفين كالرجل الواحد في وجه الاستعمار نقاوم الاحتلال والسيطرة الاستعمارية في مغربنا الكبير"[33].

وجاء هذا الخطاب يؤكد مرة أخرى الانسجام الداخلي للخطاب السياسي البورقيبي في نظرته القطرية لواقع المنطقة، وفي استخدامه الوظيفي لمفهوم المغرب الكبير، فالمغرب الكبير لا يمثل هدفا إستراتيجيا ضمن هذا الخطاب وإنما ردّ

فعل دفاعي في مواجهة الخطر الذي قد يهدّد البناء القطري ذاته، إنه مغرب الضرورة لا مغرب الإرادة السياسية على حد قول بورقيبة.

من هنا أكدت سياسة المراجعة الحدودية التونسية هذا التصوّر القطري في البناء السياسي للإقليم المغاربي، فاهتمام القيادة التونسية بالرسم الحدودي جاء ضمن حرصها على حماية مشروعها القطري وتأكيد سيادتها على عمقها الإستراتيجي بين شمالها وجنوبها، وهو ما يفسر جزئيا ردّها على الموقف الفرنسي من مطالبها الترابية على الحدود الجنوبية الغربية مع الجزائر، وبمطالبة بمراجعة الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا[34].

لذلك احتلت الصحراء منذ فجر الاستقلال التونسي أهمية خاصة في الإستراتيجية التونسية، جعلت منها محورا أساسيا ضمن محاور سياستها الخارجية باعتبارها مدخلا أساسيا لسياستها الإفريقية والمغاربية والعربية[35]،لذا كان الخلاف الحدودي مع الجزائر يطرح ضمن هذه السياسة الصحراوية التونسية التي بدأت تتبلور تزامنا مع تركيز المشروع القطري، وتعلق هذا الخلاف باقتسام الإرث الصحراوي المغاربي كما كان يعتقد النظام التونسي الناشئ، إذ كانت المنطقة المتنازع عليها تمثل جزءا من الصحراء الكبرى التي تمتد إلى عرض الإقليم المغاربي ومصر، وقد أشار بورقيبة إلى ذلك بمناسبة استرجاع البلاد التونسية لمركز فورسان بالحدود الجنوبية لتونس يوم 5فيفري1959،أن حدود البلاد التونسية"تمتد إلى قرعة الهامل شرقا وأن لتونس نصيبها الطبيعي من الصحراء"[36].

ومما أجج حدة التنازع حول الصحراء هو تفجير النفط للمرة الأولى في الصحراء الجزائرية بتاريخ 14 فيفري 1956،واكتشاف الذهب الأسود بكل من حاسي الرمل وحاسي مسعود والعجيلة مما أعطى الصحراء أهمية اقتصادية بالغة، وجذّر المطالب

الصحراوية التونسية خاصة وأن البلاد التونسية كانت تفتقر للمحروقات ولمصادر الطاقة عامة[37].

ودفع بالنظام البورقيبي إلى البحث في التاريخ عن حجج أحقيته بنصيب في الصحراء فاكتشف أن آبارا حفرت وطرقات شقت بالقرب من مناطق النفط المكتشفة في المنطقة الجنوبية بفضل أموال الميزانية التونسية قام بها تونسيون وضباط فرنسيون تابعون للقبطان "ماتيو" في فترة ابعاد بورقيبة في هذا يستند بورقيبة لهذه الدلائل التاريخية ويقول:"هذا هو الواقع وهذا هو الحق ولا أرى داعيا لحرماننا من ذلك الجزء من ترابنا الذي يشكل امتداد للأرض التونسية[38].

من جهة أخرى لقد أكدت الثورة التحررية الجزائرية الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الحدود والأقاليم الصحراوية، إذ علاوة على الحركة السياسية والعسكرية للثوار عبر الحدود التي مثلت خطرا متواصلا على أمن النظام الناشئ في تونس، خاصة حينما قامت فرنسا باستغلال الفضاء الصحراوي للقيام بمناوراتها وتجاربها العسكرية الأمر الذي مثل في حد ذاته تهديدا جديدا للنظام التونسي، في هذا الإطار دعا الحزب الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية في تونس يوم 25 جانفي 1960 إلى عقد اجتماع وتنظيم مظاهة كبرى احتجاج على المشروع الفرنسي لتفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية[39].

لقد أكد هذا التفاعل الذي شهده الخلاف التونسي–الفرنسي بشأن المطالب التونسية الترابية على الحدود الجزائرية،تزامنا مع تطوّر مفاوضات الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية، الأهمية الإستراتيجية التي باتت تحتلّها الصحراء بالنسبة لجميع أطراف النزاع في المنطقة، لقد كانت الصحراء تمثل مطلبا أساسيا ضمن مطالب جبهة التحرير الوطني الجزائري منذ انطلاقها في نوفمبر1959، بعد أن قبل ديغول في 16 سبتمبر1959بإمكانيه حل المشكل الجزائري على قاعدة تقرير المصير، بحيث لم تتقدّم هذه المفاوضات إلاّ عندما قبلت فرنسا في أوت 1961 على لسان Louis

Joxe،وفي سبتمبر1961 على لسان ديغول نفسه بإمكانية الاعتراف بجزائرية الصحراء شريطة أن الجزائر شريكة لفرنسا[40]، في حين أن البلاد التونسية حرصت من ناحيتها على ألاّ تقصى بفعل هذه المستجدات عن مشروع التسوية الصحراوية مؤكدة حقّها في التمتّع بنصيبها الطبيعي منها[41].

مما جعل النظام البورقيبي حريصا على بلورة سياسته الصحراوية الخاصة وفق حماية لمشروعه القطري، ويتبنى مبكرا سياسة مراجعة حدودية، فقد دعا لتطبيق اتفاقية 1910 الحدودية التي تمكن البلاد التونسية من الوصول بحدوده الجنوبية مع الجزائر إلى العلامة 233، وهذا ما تناوله بورقيبة في العديد من خطبه ولاسيّما مع التطور الذي بدأت تشهده القضية الجزائرية نحو الحلّ على أساس استقلال الجزائر حين قال: "هناك أولا وبالذّات بيننا وبين فرنسا رجوعا للحدود القانونية يجب أن تتم احتراما لاتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية المتمثلة في ذلك العهد من طرف موظفين فرنسيين وبين السلطات العثمانية التي كانت تمارس السلطة في طرابلس سنة 1910"[42].

لكن هذه الدعوة اصطدمت برفض فرنسا التي ظلت تؤكد على ضرورة احترام اتفاقية 3جوان 1955 الحدودية الموقّعة بين تونس وفرنسا، واحترام الرسم الحدودي الذي ضبطته الخريطة المرفقة باتفاقيات الاستقلال الداخلي، وقد ردّ بورقيبة على هذا الموقف الفرنسي بحجة تاريخية حاول من خلالها تأكيد تونسية الإقليم المطالب به بالرجوع لتاريخ المنطقة في عهد الحماية من خلال تمسّكه باتفاقية 1910 ونكرانه لوجود اتفاقية1955 الحدودية[43].

وظلّ هذا الخلاف يعتمد على نصّين قانونين مختلفين لكن جوهر الخلاف يهمّ قضية السيادة بكل معانيها،فتجاهل القيادة التونسية لاتفاقية جوان 1955 يأتي ضمن هدف تحقيق استقرار النظام القطري الناشئ، لتأمين حدودها والتوفر على عمق إستراتيجي ضروري ولاسيّما بالنسبة لدولة صغيرة مثل تونس[44].

لكن فرنسا بعد مفاوضات مع القيادة التونسية اضطرت لمواكبة التطوّر فرغم تمسّكها باتفاقيات جوان 1955، وقّعت مع تونس في 1958 اتفاقا خاصا باستغلال نفط منطقة العجيلة الحدودية المتنازع عليها[45]، وكانت فرنسا تريد بهذا الاتفاق مناورتها المختلفة حول الرسوم الحدودية للجزائر إثارة الخلاف بين قوى الاستقلال الجزائري حول مواضيع السيادة الوطنية وبين هذه القوى من جهة وقوى جيرانها المغاربة من جهة أخرى خلال هذه الفترة الخطيرة من تطور المأساة الجزائرية[46].

من ناحية أخرى كانت فرنسا حريصة على بدء استغلال النفط الذي يزخر به باطن الأرض الجزائرية بأسرع وقت ممكن، وحتى يتأتى لها ذلك كانت تحتاج لتفادي الخلاف مع أي طرف خاصة وقد بدأت تفقد سيطرتها في الداخل بفعل تصاعد العمل الثوري للحرب التحريرية الجزائرية.

لم يكن هذا الاتفاق المبرم بين القيادة التونسية وفرنسا يسوّ الخلاف النهائي ولم يكن يستجيب في جوهره للمطالب الترابية التونسية، ورغم آثاره المحتملة على علاقة الدولة التونسية بقيادة الثورة الجزائرية،فقد قبلت به تونس بحثا عن تأكيد سيادتها على الثروات الواقعة على الامتداد العمودي لأراضيها، ووعيا منها بأهمية هذا الرهان الإستراتيجي، حرصت القيادة التونسية على التأكيد بأن مطالبها الترابية في الصحراء ليس مردّها الطمع فيما تزخر به من ثروات،وإنّما حرصها على التمتع بالحقوق القانونية التي حدّدتها الاتفاقيات الدولية[47].

وقد كذّب بورقية في هذا الصدد أن يكون هدفه أعماق الصحراء كما جاء ذلك في تصريحات ديغول: "إذ المعروف أن آبار العجيلة تقع على بعد نحو مائة كيلومتر من ذلك"، مؤكدا أن القضية هي قضية إنصاف تتعلق بالفضاء الصحراوي التونسي الذي هو امتداد للتراب التونسي فالعلامة 233 التي ضبطتها الاتفاقية المبرمة مع طرابلس من جهة ونقطة "بير الرمان" التي ضبطتها السلطات التونسية مع السلطات الجزائرية من جهة

أخرى تتركان الباب مفتوحا على الصحراء في الجنوب التونسي"[48]، وحرص بورقيبة على التأكيد بأن المطالب الترابية التونسية لا يمكن أن تؤثر على تضامن تونس مع الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي[49].

3 – حل الخلاف وانعكاسات هذا الحل على تطور العلاقات التونسية الجزائرية :

باستقلال الجزائر سنة1962 أصبح الخلاف الحدودي تونسيا–جزائريا، وكانت الحكومة التونسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية قد وقّعتا في سنة 1961 اتفاقا خاصا بالعلامة 233[50]،وقد أثير الخلاف الحدودي مبكرا بعد استقلال الجزائر، إذ وقّع البلدان سنة 1963 اتفاقين حدوديتين، لم تحسما في الجوهر مشكلة الترابية التونسية في الصحراء[51].

لكن الدبلوماسية التونسية نشطت في هذه الفترة من أجل التوصّل إلى حلّ مع جارها الغربي الأمر الذي أثمر اتفاقا مع الرئيس أحمد بن بلة على لسان بورقيبة حيث قال: "أن الرئيس بن بلة مكّننا من إدراك تلك العلامة 233 واهتدينا إلى حل وسط يرتضيه الطرفان"[52]، ومع ذلك ظلّ الخلاف قائما إذ لم يدخل هذا الاتفاق الدبلوماسي مع بن بلّة –إن وجد– حيز التطبيق أبدا.

وفي الحقيقة أن الظرف الذي كانت تعيشه الجزائر لم يكن ليساعد على حسم خلاف بهذا الحجم وهذه الأهمية، فلم تكن الجزائر قد بلورت سياستها الحدودية الخاصة، حيث انصب اهتمامها على تركيز مؤسسات الدولة وتنظيم الحياة السياسية بالبلاد، ولم يكن ذلك أمرا هينا، إذ انكشفت الاختلافات السياسية والأيديولوجية والشخصية أيضا بين القادة بعد الاستقلال مباشرة، فكانت فترة الرئيس بن بلّة منذ 3أوت1962 غنية بالاضطرابات بسبب اختلاف القوى السياسية حول اقتسام السلطة، ليتوج هذا الصراع بتولي الرئيس هواري بومدين في 15 جوان1965 الرئاسة خلفا لبن بلّة.

فكانت الصحراء في هذا الإطار موضوع معركة سياسية داخلية حيث حاول العقيد شعباني أن يجعل من الصحراء إقطاعا له ومنطقة لنفوذه ليشكل في جويلية 1964 مع آية أحمد الذي كان يقود الحركة المسلحة في منطقة القبائل ومحمد خيضر عضو الوفد الخارجي لجبهة التحرير لجنة الدفاع عن الثورة[53]، يضاف إليها حالة الحدود الغربية للجزائر وانفجار الخلاف الحدودي الجزائري–المغربي من خلال ما عرف بحرب الرمال حول منطقة تندوف[54]،لذلك حرصت القيادة الجزائرية الجديدة تجميد الخلافات مع الجارة تونس في انتظار مزيد التمرس بشؤون الحكم وبلورة سياستها الحدودية الخاصة.

في حين أن القيادة التونسية اضطرت إلى تمكين القيادة الجزائرية الجديدة من مهلة جديدة لدراسة الملف الحدودي بعد أن صرّح قادة الجزائر الجدد أن الرئيس السابق أحمد بن بلّة لم يحطهم علما بنقطة الاتفاق حول المنطقة 213 ويقول بورقيبة في هذا الشأن: "لقد طلبوا منا إفساح الوقت لهم لكي يدرسوا القضية"[55]،فحرصت القيادة التونسية على التعامل بهذا الملف الحساس بكل مرونة، إذ تجنّبت تفجير الخلاف مراهنة على حلّ دبلوماسي، وقد صرّح بورقيبة في هذا الإطار:"ليست هناك مشكلة حدود بين تونس والجزائر والعقبة الوحيدة التي تقوم بيننا ناتجة عن قضية العلامة 233 التي لا يمكن اعتبارها مشكلة حدود ترابية"[56].

غير أن هذه المساعي الدبلوماسية التونسية اصطدمت بالدعوة الجزائرية القائمة على احترام مبدأ " لا مساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" الذي صادقت عليه منظمة الوحدة الإفريقية خلال اجتماعها بالقاهرة بتاريخ 12 جويلية1964[57]، ولم يكن هذا المبدأ يعني ثبات هذه الحدود أو قدّسيتها،إذ يمكن تغييرها بالتفاوض ووفق قواعد القانون الدولي، ولكنّه كان النظام الجزائري يجرّد النظام التونسي من حجته الأساسية في مطالبه الترابية، ومع ذلك بدأت حدة الخلاف بين البلدين تخف منذ سنة 1966 عندما جنحت البلاد التونسية بقبول مبدأ " لا مساس بالحدود" كقاعدة تسوية، ويفسّر هذا

التطور للموقف التونسي إلى تمسك الطرف الجزائري بمواقفه الداعية لاحترام هذا المبدأ مع ضعف الموقع التفاوضي التونسي خاصة بعد أن نجحت الجزائر في توقيع اتفاق نفطي مع فرنسا في 12 جويلية1965 بنص على إلغاء التنازلات المقدمة للشركات النفطية بالجزائر(58).

وكان بورقيبة قد أكّد منذ ماي 1966أن موضوع الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر "يتناول مساحة ضيّقة مستطيلة لا ماء فيها ولا نفط ولا حياة ولا بشر، ولذلك فإن هذه القطعة من الفيافي الجرداء لا يمكن أن تصبح سببا للنزاع الحدودي"(59).

حقيقة أن مثل هذه التصريحات تكون معدّة سلفا على الأقل للاستهلاك الداخلي ذلك أن هذه القطعة من الفيافي الجرداء لم تكن تخلوا تماما من الماء والنفط والحياة والبشر كما ذكر بورقيبة،إنما جاء هذا الموقف كتعبير عن يأس القيادة التونسية من تغيير محتمل للموقف الجزائري في الاتجاه الذي كانت تريده.

وقد وصلت آخر رسالة جزائرية في هذا المعنى أوائل سنة 1966 عن طريق السفارة الجزائرية بتونس، حينما صرح أحمد قائد وزير المالية الجزائرية بتاريخ 11 أفريل 1966 عند زيارته لمنطقة سوق أهراس قائلا:"أن الجزائر وحدة لا تنقسم من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب من الجزائر إلى تمنراست، من العلامة 233 إلى تندوف"(60)، هذا التصريح رحبت به القيادة التونسية ورأت فيه اعترافا ضمنيا بسيادة تونس على الإقليم الذي تطالب به والذي يمتد بين العلامتين 219 و233.

في هذا الصدد أكدت الصحافة التونسية أن هذا الموقف الجزائري الجديد الذي تضمّنه تصريح أحمد قائد يلتقي مع مواقف القيادة التونسية والرئيس بورقيبة وآخرها الموقف الذي عبّر عنه في ندوته الصحافية المقامة أمام الصحافة الأجنبية بتاريخ 24 مارس 1966، لكن رد السفارة الجزائرية بتونس عن هذه التأويلات لتصريح أحمد قائد،

من خلال نشر مذكرة توضيحية أكّدت تمسّك الجزائر بموقفها السابق القائم على مبدأ "لا مساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار عند الاستقلال"[61].

مما أضطر القيادة التونسية أمام هذه المواقف الجزائرية المتجددة ووفاء لسياستها البراقمتية (Pragmatisme)، إلى التحلي بالمرونة الكبيرة بحثا عن الوصول لحل وسط لهذا الخلاف الذي سمّم علاقات البلدين فترة طويلة، وحال دون إرساء علاقات حسن الجوار بين البلدين، وذلك على أساس القبول بمبدأ "لا مساس بالحدود" مقابل التوصّل إلى اتفاق حول الاستغلال المشترك لخيرات المنطقة المتنازع عليها[62].

وبهذا القبول فضّل النظام التونسي تجنّب الدخول في مواجهة غير مضمونة العواقب والاكتفاء في مقابل ذلك تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية من خلال المفاوضات التي بدأها مع الطرف الجزائري، وأدى تخلي تونس عن مطلبها الترابي إلى انقشاع السحب التي خيّمت على العلاقات التونسية –الجزائرية، كما جاء ذلك في تصريح للمنجي سليم الممثل الشخصي للرئيس بورقيبة بتاريخ أول ماي 1966 عند عودته إلى تونس في مهمة قام بها إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أفريل من نفس السنة[63].

وقد وجد النظام التونسي في الجزائري استعدادا كاملا لتمكينه من تحقيق أغلب مطالبه طالما لم تمس بالرسم الحدودي القائم في هذا التاريخ، وحرص النظامان على استبعاد كل عوامل التوتر بما في ذلك أخبار تناقلتها الصحافة العالمية حينما أعلنت وكالة رويتر للأنباء بتاريخ 18 جانفي 1967 أن هناك توتّر في الأوضاع على الحدود الصحراوية التونسية–الجزائرية وتحديدا في منطقة "البرمة"، فبادرت صحافة البلدين بتكذيب الخبر، بل واجتمعت يومي 19 و20 جانفي من نفس السنة في نفس هذه المنطقة لجنة عسكرية لوضع رسم مؤقت، عقبها تحوّل بعثة جزائرية إلى تونس في 21 جانفي 1967 للتوقيع على اتفاق مبدئي[64].

واستمرت المباحثات بعد ذلك في اتجاه الوصول إلى حل نهائي، إذ استؤنفت في الجزائر بتاريخ 6 مارس 1968 وتواصلت حتى 14 من نفس الشهر، إذ أكد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية في 11مارس 1968 على هذا التطور الإيجابي للعلاقات التونسية –الجزائرية[65]، ولئن لم تفضي هذه التصريحات إلى حل سريع فقد تواصلت هذه المفاوضات في مناخ إيجابي، رغم إعلان وكالة الأنباء الجزائرية في 18 مارس 1968 عن نجاح الشرطة الوطنية(Sonatrac) في تحقيق اكتشافها النفطي الأول بمنطقة "البرمة" الحدودية على بعد كيلومترين فقط من البلاد التونسية[66].

وقد حسمت القيادة التونسية الأمر على لسان سفيرها بباريس محمد المصمودي حول المآل المحتمل لهذه المباحثات عندما صرّح في خطاب ألقاه بسوسة في 11 مارس 1967 حين قال: ((لن نخوض الحرب أبدا من أجل العلامة 233))[67]، واستمرت المفاوضات على هذا النحو طوال سنة 1967، وإن لم تسفر سوى تصريحات النوايا، لكن الطرفين نجحا سريعا في ترجمة هذه النوايا إلى اتفاقات ملزمة، ظهرت من خلال إعلان أحمد المستيري كاتب الدولة للدفاع عن نجاح المفاوضات التونسية– الجزائرية حول الرسم الحدودي بمنطقة "البرمة"، وأنه قد تم وضع العلامات(Bornes) بين بئر الرمان وبرج القصيرة[68].

وقد تم بالفعل في أفريل1968 التوقيع على اتفاق تقني بين البلدين بشان رسم الحدود، جاء ليعطي صفة رسمية لرسم الحدود الإدارية التي كانت بين تونس الحماية والجزائر الفرنسية، وهو وإن لم يتناول مسألة الخلاف التي تطرحها العلامة 233، فقد حدّد منذ هذا التاريخ ودون مشاغبة محتملة خط التقسيم بين البلدين لحقل "البرمة" الذي يقع على طرفي الخط الحدودي، وقد سمح من جهة أخرى لتونس بأن تحصل على موافقة الجزائر في استمرار تدفق جزء من نفط العجيلة عبر الجنوب التونسي في اتجاه ميناء السخيرة على شاطئ الجنوب الشرقي للبلاد التونسية بمقابل[69].

لقد مكّن هذا الاتفاق بلد الجزائر من كسب انتصارها الحدودي الثاني، الأمر الذي مثّل مرحلة أخرى هامة على درب تسوية تركة الخلافات الحدودية الكثيرة التي ورثها النظام الجزائري عن الاستعمار، خاصة وقد تزامن ذلك مع تطور المفاوضات الجزائرية–المغربية في اتجاه حل مماثل المتمثل في مبدأ التعويضات الاقتصادية من خلال قبول مبدأ الاستغلال المشترك للثروات الحدودية، وبهذا فقد أمّنت الجزائر جزءا هاما من حدودها الطويلة ضد الأخطار الخارجية[70].

أما البلاد التونسية فقد استطاعت أن تؤمن الإطار الذي يحتضن مشروعها القطري، بل أنها دعّمته ببعض المكاسب الجديدة بموجب الاتفاق الحاصل، وهو ما كان يهم القيادة التونسية بالدرجة الأولى ولو كان ذلك على حساب تنازلها عن مطلب ترابي هام، خاصة في ظل استمرار الاختلافات بين النظامين ولاسيّما في مجال السياسة الخارجية والدفاعية[71]، بل وطالت هذه الاختلافات المسائل الثقافية، الأمر الذي ترجمته المشاركات المختلفة في الملتقيات الثقافية الدولية، فقد ظلت تونس تتجه نحو مشاريع الوكالة الفركنفونية[72]، في حين أن الجزائر حرصت على تأكيد توجهها نحو دعم المجهود الثقافي العربي والإفريقي من خلال مشاركتها في الندوات الثقافية العربية والإفريقية الرسمية وغير الرسمية[73].

لذلك لم يحل تطور المفاوضات بين تونس والجزائر في اتجاه تسوية الخلاف الحدودي دون بروز العديد من التناقضات والخلافات الأخرى، ففي أواسط سنة 1968 والمفاوضات جارية اندلع خلاف بين البلدين بخصوص اختياراتهم العسكرية الإستراتيجية،إذ قامت صحيفة المجاهد الجزائرية بإعادة نشر بعض المقالات الصادرة ببعض الصحف العالمية تضمّنت بعض الإشارات إلى احتمال توسيع حلفCENTO بحيث يشمل بعض البلدان المغاربية ومن بينها تونس[74]، وقد بادرت الصحافة التونسية إلى تكذيب الخبر، بل وعمدت إلى تصعيد الخلاف بإعادة نشر مقال صدر بجريدة

القرن(EL secolo) الإيطالية، أشار إلى حصول أشار إلى حصول الإتحاد السوفيتي على قواعد عسكرية بالتراب الجزائري[75].

هذا المنطق القطري الذي برز عند البدايات الأولى عند استقلال البلدين جعل من حل الخلاف الحدودي شرطا ضروريا لأي مشروع إقليمي، في حين أن الانخراط في مثل هذه المشاريع الإقليمية كان سيؤدي آليا لحل الخلافات، ولأن هذا المنطق القطري كان يحكم سلوك القيادتين السياسيتين في تناول هذا الخلاف، فقد استقبلت القيادتان بحذر وتحفّظ ظاهرين دعوة الحسن الثاني ملك المغرب في فيفري1969 لعقد قمة مغاربية[76]، بل إن بورقيبة جعل من تسوية الملف الحدودي مع الجزائر مقدمة لأية قمة مغاربية[77].

ولكن لما كان الخلاف الحدودي يهدد المشروع القطري الذي يسعى إليه بورقيبة، فقد استأنفت المفاوضات من جديد بداية 1969، واستطاعت اللجنة المختلطة الجزائرية–التونسية التوصل لنتائج هامة من خلال الاتفاق على ترويج نفط "البرمة" وجزء من الغاز الجزائري عبر التراب التونسي وعلى تكثيف المبادلات التجارية بين البلدين[78]، وتواصلت هذه المفاوضات في صمت رسمي، حيث قام عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر بزيارة إلى تونس بين 22 و25 مارس 1969 سلّم خلالها رسالة شخصية من بومدين إلى بورقيبة[79]، ليعقبها زيارة مماثلة لوزير خارجية تونس الحبيب بورقيبة الابن إلى الجزائر بين 23و 26 أفريل1969 سلّم خلالها ردّ بورقيبة على رسالة بومدين[80].

وقد أمكن للطرفين على إثر هذه الزيارة الاتفاق على التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون واتفاق جزئي جديد بخصوص ترسيم الحدود[81]، وقد سهل هذا الاتفاق المبدئي حول الخلاف الرئيسي بشأن الحدود الاتفاق على العديد من النقاط العالقة الأخرى، مثل قبول الجزائر بتعويض تونس عن الخسارة التي لحقتها جراء تأميم لممتلكات الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، والتوقيع على بروتوكول إضافي للاتفاق التجاري الساري الذي صودق عنه في 02 فيفري 1969 بالجزائر لمدة عامين آخرين، وتم كل ذلك في

إطار أشغال اللجنة المختلطة التونسية– الجزائرية لتسوية الخلاف الحدودي المنعقدة بتونس بين 14 و15 أفريل1969[82].

وقد تزامنت مع إجراء هذه المفاوضات، تظاهرات عديدة بالجزائر، أرادت بها السلطة السياسية الجزائرية تأكيد ودية علاقاتها بجيرانها، بعد أن نجحت في فضّ خلافاتها مع المغرب الأقصى وتونس وفق رؤيتها وبما يخدم مصلحتها وهو ما جعل الرئيس بومدين يؤكد أن:"منطقة المغرب العربي قد بدأت في التخلص من مخلفات الماضي بما يسمح لها أن تشهد إقلاعا جديدا ونهضة شاملة في الأشهر الموالية"[83].

بينما كانت السلطة السياسية التونسية ممثلة في رئيسها بورقيبة قد اضطرت للقبول بأنصاف الحلول من خلال التخلي عن مطلبه الصحراوي وتأكيده في حديث لجريدة "EL Messagero"الإيطالية أن أكثر ما يقلقه هو اصطفاف العديد من البلدان إيديولوجيا ومذهبيا مع روسيا[84]، وذلك في تلميح واضح إلى السياسة الخارجية الجزائرية التي عرفت طوال الستينات تطورا كبيرا لعلاقاتها ببلدان المعسكر الشرقي وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي[85].

رغم هذه التصريحات،فإن مسألة الخلاف الحدودي بقية كمطلب قطري لدى السلطة السياسية التونسية،إذ لم يزول قلق بورقيبة دون تحقيق اتفاق، مما جعله يعلن رسميا وفي بلاغ صدر بالجزائر يوم 17 ديسمبر 1969عن " حصول اتفاق شامل بخصوص حل المشاكل العالقة بين تونس والجزائر" وقد جاء هذا البلاغ كتتويج للمحادثات الجزائرية– التونسية التي بدأت في الجزائر بتاريخ 8 ديسمبر1969 في أعقاب وصول البعثة الاقتصادية التونسية في 6 نوفمبر 1969، مشكلة بذلك امتداد للمحادثات السابقة بالجزائر بين 21 جانفي و2 فيفري وبتونس يومي 14 و15 أفريل1969[86]، لتتوج كل هذه المحادثات بإبرام معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بتاريخ 6 جانفي 1970، وهي المعاهدة التي سوّت رسميا ونهائيا الخلاف الحدودي بين البلدين[87].

وقد كانت هذه الاتفاقية تحضى بأهمية إقليمية بالغة من الناحيتين السياسية والنفسية، ذلك أن الخلاف التونسي– الجزائري ولئن لم يبلغ حدّة الخلاف المغربي– الجزائري، فقد كان يكتسي أهمية خاصة مردّها توفر المحروقات بالمنطقة المتنازع عنها، وقد أمكن بفضل تسوية هذا الخلاف التوقيع على هذه المعاهدة التي تضمّنت العديد من البنود الأخرى الهامة، مؤسسة بذلك إطار التعاون الثنائي بين البلدين لمدة عشرين سنة[88].

كما أن عقد هذه المعاهدة قد سرّع التسوية النهائية للخلاف الحدودي الجزائري– المغربي إثر لقاء الرئيس بومدين مع الملك الحسن الثاني بتلمسان يوم 27 ماي 1970 والذي جاء كامتداد لاتفاق إفران الذي وقع في 15 جانفي 1969 هذا الأخير الذي حفّز روح حسن الجوار وجمّد الخلاف، ولكنه لم يسوي الخلافات، فجاء لقاء تلمسان ليضع نهاية لهذه الخلافات، إذ قبل الملك بترسيم الحدود متنازلا بذلك عن المطالب الترابية التقليدية المغربية،مقابل قبول الرئيس بومدين بالاستغلال المشترك لمنجم قرعة جبيلات الحدودي، كما سرّعت هذه المعاهدة أيضا تسوية الملف الحدودي الجزائري–المالي، فقد اجتمعت خلال الشهر الموالي لتوقيعها اللجنة المختلطة الجزائرية–المالية بكدال(KIDAL) في مالي مابين 20و25فيفري 1970لترسيم الحدود بين البلدين[89].

وبعقد هذه المعاهدة طويت صفحة الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر مع نهاية شهر جانفي بعد استكمال إجراءات المصادقة القانونية على اتفاقية 6 جانفي، فقد صادقت عليها الجزائر بتاريخ 15 جانفي 1970، واجتمعت بين 15و17 جانفي اللجنة العسكرية المختلطة المكلّفة بوضع طريقة عمل لتحديد الحدود جنوب بئر الرمان على الميدان، وتواصلت بين 19و22 جانفي 1970 أشغال اللجنة المشتركة الحدودية المكلفة بدراسة صيغ تطبيق الاتفاقية الخاصة بتنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وواصلت من جهتها اللجنة المختلطة المكلفة بمتابعة ملف ممتلكات التونسيين بالجزائر والجزائريين بتونس أشغالها بين 27و29 جانفي1970، وقد تقرّر لهذا الغرض تكوين

لجنة مطالبة بالاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر، وفي 30 جانفي 1970 صادق البرلمان التونسي على المعاهدة وبقية الاتفاقيات الأخرى واضعا حدا نهائيا لسياسة المراجعة الحدودية التونسية في الصحراء(90).

الخاتمة:

إن ما يمكن أن نصل إليه في الأخير هو أن تحدي ترسيم الحدود الغربية بالنسبة للنظام التونسي الناشئ قد استطاع أن يتجاوزه نسبيا بما يؤمن له حدوده القطرية ضد أخطار حركية سياسية محتملة بمفعول الدعوة الوحدوية التي ظلت تسكن شعوب المنطقة، وتراود بعض مثقفيها وقياداتها السياسية، ويتضح لنا ملخص هذه الفكرة من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها كنتيجة لهذا البحث وهي:

–كان سعي القيادة التونسية منذ التوقيع على بروتوكول الاستقلال التام في مارس 1956 إلى تأكيد سيادتها داخل حدود دولية مؤمنة ومعترف بها لكنها اصطدمت بحركية خطيرة لحدودها الغربية نتيجة استمرار الثورة التحريرية الجزائرية، خاصة وقد أصبحت الحدود الجزائرية–التونسية عنصرا استراتيجيا في المواجهة السياسية بين بورقيبة وصالح بن يوسف.

–أنزل النظام التونسي مسألة رسم الحدود وأمنها ضمن المفاوضات العسيرة حول الجلاء العسكري الذي كان يسعى إليه لتأكيد سيادته على مجاله الترابي داخل حدود دولية معترف بها ومؤمنة.

–ظل النظام التونسي ممثلا في شخص بورقيبة في الجوهر وفيا لقناعاته القطرية، حريصا على الدفاع عن النظام القطري التونسي، مما جعل مواقفه وتصريحاته نموذجا مرجعيا للخطاب القطري رغم التلوين الذي قد يغلف بعض مواقفه خاصة اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية.

–كان ملف انتهاك الحدود الغربية لتونس من قبل الاستعمار الفرنسي ملفا ساخنا، إذ طرحت القيادة التونسية الخلاف الحدودي مع الجار الغربي في إطار مواجهتها للحركية الحدودية العسكرية التي فرضتها الثورة التحريرية الجزائرية، تزامنا مع الإجراءات السيادية المتخذة لتثبيت أسس النظام القطري الناشئ.

–مثّلت قضية الحدود التونسية–الجزائرية ورقة إستراتيجية خطيرة حاولت مختلف الأطراف ذات الصلة بها(فرنسا– النظام التونسي– جبهة التحرير الجزائرية–الحركة اليوسفية) توظيفها بما يخدم مصالحها وأهدافها السياسية الرئيسية.

–كان النظام البورقيبي حريصا دوما على حماية مشروعه القطري، مما جعله يبلور سياسته الصحراوية الخاصة ويتبنى مبكرا مراجعة حدودية تمكّنه من تطبيق اتفاقية 1910 الحدودية التي تضمن بها تونس من الوصول بحدودها للعلامة233.

–كانت فرنسا تريد بمناورتها حول رسم الحدود بين الجزائر وتونس إثارة الخلاف بين قوى الاستقلال الجزائري من جهة وجيرانها المغاربة من جهة أخرى .

–بعد استقلال الجزائر حرصت القيادة التونسية في تعاملها مع مسألة المراجعة الحدودية على التحلّي بمرونة كبيرة متجنّبة تفجير الخلاف ومراهنة على حل دبلوماسي يضمن للبلاد التونسية الاستفادة من خيرات المنطقة المتنازع عليها على قاعدة الاستغلال المشترك مع بقائها تحت السيادة الجزائرية

–وعلى ضوء هذه القاعدة الأخيرة أبرمت معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الجزائر وتونس في 6 جانفي 1970 وهي المعاهدة التي سوّت رسميا ونهائيا الخلاف الحدودي بين البلدين.

–لقد حدّدت هذه المعاهدة الإطار القانوني للتعاون الثنائي بين البلدين، الذي كانت تحول دونه الخلافات العالقة، الأمر الذي أعطى العلاقات الثنائية بين البلدين انطلاقة

جديدة واعدة حرص فيها الطرفان على تحقيق استفادة فورية من المناخ الملائم الذي ساد عقب التوقيع على الاتفاقية.

1– أنظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 في : بورقيبة الحبيب، خطب تونس، ج2، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1975، ص134.

2– من خطاب بورقيبة بتونس، يوم 7جويلية 1956، المصدر السابق، ص ص 168–169.

3– من خطاب بورقيبة بتونس، يوم 2جويلية 1956، المصدر السابق، ص 163.

4 – المصدر السابق، ص 199.

5–العربي عبد القادر، العلاقات السياسية التونسية–المصرية(1955–1970)، شهادة كفاءة في البحث، إشراف علي المحجوبي، شعبة التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس،1990، ص 49.

6 – خطاب بورقيبه يوم 18 جوان 1956 أنظر:خطب تونس،كتابة الدولة للإعلام،1975، الجزء الثاني،ص134.

7– إدريس الرشيد وآخرون، كيان المغرب وآفاقه في بناء المغرب العربي،مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية(سلسلة الدراسات الاجتماعية رقم 9)، الجامعة التونسية، تونس، 1983، ص21.

8 –من خطاب الحبيب بورقيبة يوم 18 جوان 1956، أنظر كتاب: بورقيبة الحبيب،خطب تونس،كتابة الدولة للإعلام،ج2، 1975،تونس، ص ص 134–135.

9 – من خطاب بورقيبة يوم 24 جويلية1956، المصدر السابق،ص177.

10–من خطاب بورقيبة يوم 12 جانفي 1956، أنظر: بورقيبة الحبيب، خطب تونس، كتابة الدولة للإعلام، ج1، 1974، ص317.

11 – العربي عبد القادر، العلاقات السياسية التونسية–المصرية(1955–1970)، مرجع سابق، ص 50.

12 – جريدة العمل التونسية،15 سبتمبر1956.

13. -Journal Maghreb n°44, Mars-Avril,1971,pp29-35

14 – جريدة العمل التونسية،بتاريخ 11سبتمبر1957.

15 – من خطاب بورقيبة بتونس بتاريخ 26 سبتمبر1956 أنظر: بورقيبة الحبيب،خطب تونس،كتابة الدولة للإعلام،ج5، 1976،تونس،ص116.

16 -Duroselle,(JEAN BAPTISTE):"Les frontières :vision historique" ,IN RELATIONS INTERNATIONALES N°63, AUTOMNE,1990,p229.

17 – جريدة العمل التونسية، بتاريخ 3 جانفي 1958.

18 – نفسه، بتاريخ 10 فيفري 1958.

19 – نفسه، بتاريخ 03نوفمبر1958.

20 – نفسه، بتاريخ 18 فيفري1959.

21 – من خطاب بورقيبة بتاريخ 01 أكتوبر1959، أنظر كتاب: بورقيبة الحبيب، خطب تونس، كتابة الدولة للإعلام،1977،ص121.

22– جريدة العمل التونسية، بتاريخ 24 جانفي1961.

23– من خطاب بورقيبة بتاريخ 14 جويلية1961، أنظر كتاب: بورقيبة الحبيب، خطب تونس، وزارة الاعلام،1979،ص143.

24 – من خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر1961، أنظر كتاب :بورقيبة الحبيب، خطب تونس، وزارة الاعلام،ج12، 1979، ص ص301–305.

25 - Ben Larbi Brahime, "Maghreb :Allances et conflits contre trois états (Algérie ,Tunisie, Libye)",mémoire de DEA en droit, option, sécurité international et défonce, direction Philippe char pal, université de sciences social Grenoble II, faculté de droit,Tunisie, Sebtembre1987,P57.

26 – محاضرة لبورقيبة بـ" المعهد الدستوري للإطارات بتونس،يوم 7 ديسمبر1962 عن تطور الحركة القومية التونسية صدر في كتاب: بورقيبة الحبيب، مدخل إلى تاريخ الحركة الوطنية، مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات في الحزب الاشتراكي الدستوري، شركة العمل والصحافة،تونس،1969.

27– نصر محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية،دار النهضة العربية، لبنان،1981،ص ص22–23.

28 – جريدة العمل التونسية، بتاريخ 9 فيفري1960.

29 – رد بورقيبة في خطابه يوم 8 سبتمبر1961 على رواية ديغول للأحداث، في هذا أنظر: بورقيبة الحبيب، خطب بورقيبة، وزارة الاعلام،ج12، 1979، ص ص 301–305.

30 -Ben Aziza Hatem:"Dégaul, les arabes et Bourguiba", in réalités n°524, du 17 au23 Novembre1995,P14-15.

31 -La presse de Tunisie du 9 septembre 1961.

32 -Ibid,du21 Juillet1961.

33 – من خطاب بورقيبة بتاريخ 8سبتمبر1961 للمزيد أنظر: –بورقيبة الحبيب، خطب تونس، وزارة الاعلام،ج8، 1979، ص ص304–305.

34 - Brandino Michel:" Le Maghreb mythe et réalités", in……,P82-83.

35 - Michel Toumi**," La politique africaine de la Tunisie, in le Maghreb et l'Afrique sub saharienne**, ouvrage collectif ,ED centre national de la Rec hereche scientifique, France, 1980,PP113-114.

36 – جريدة العمل التونسية،بتاريخ6فيفري1959.

-Rossande Martini ,"Le contrôle du Sahara et de son pétrole "in le 37 monde : dossiers et documents, n°203,octobre 1992,P14.

38– خطاب بورقيبة بتاريخ 8 سبتمبر1961، للمزيد أنظر المصدر: بورقيبة الحبيب، خطب تونس، وزارة الإعلام، ج8 ، 1974،ص ص 303–304.

39 –جريدة العمل التونسية، بتاريخ 26 جانفي 1960.

-La couture Jean, "Les principales de La négociation" IN Le monde: 40 dossiers et documents ":n°203,octobre1992,p8

41 –خطاب بورقيبة بالمنستير يوم 3أوت1961 وللمزيد أنظر المصدر:بورقيبة الحبيب، خطب تونس،ج8 ، وزارة الإعلام،1979، ص206.

42 – خطاب بورقيبة بتاريخ 17 جويلية1961، للمزيد أنظر المصدر: بورقيبة الحبيب، خطب تونس،وزارة الإعلام،ج8، 1979،ص301.

43 – خطاب بورقيبة بتاريخ 23 جويلية1959، للمزيد أنظر المصدر: بورقيبة الحبيب، خطب تونس،كتابة الدولة للإعلام،ج8، 1977، ص40.

-De la Freire Jacques ,"Les Frontière dans La théorie et La stratégie 44 militaires" in Relations internationales N°63,Automne 1990.

-Grimaud Nicole, :"La politique étrangère de l'Algerie",Paris ,Ed 45 Tlanthale 1980,P76.

-Journal "Le monde",08 Février 1959.46

-"Le Sahara": Tunis, Documentation Tunisienne, boite B1150, p62. 47

48 – خطاب بورقيبة بتاريخ 17 جويلية 1961، للمزيد أنظر المصدر: خطب بورقيبة، ج8، وزارة الإعلام، تونس،1979، ص303.

49 – خطاب بورقيبة بتاريخ 08 سبتمبر 1961، للمزيد أنظر المصدرنفسه، ص305.

- Brandino Michel: "Le Maghreb mythe et realites",op cit,p91.50

- Ben Larbi Brahime,"Maghreb: Alliances et conflits contre trois états 51 (Algérie ,Tunisie, Libye) ",op cit,p159

52– خطاب بورقيبة بتاريخ 24 مارس 1966، للمزيد أنظر المصدر: بورقيبة الحبيب،خطب بورقيبة،ج 21، وزارة الإعلام،تونس،1981، ص142.

-Rouleau Eric, "Un règne de trois ans" in Le monde: Dossiers et 53 documents N°203,Octobre1992,p10

-La bouz marie Françoise ,"Le règlement de la contentieux 54
frontalier de l'ouest maghrébin :Aspects politiques et juridiques",in
Maghreb, n°53, Septembre-Octobre1972,p50-54.

55 – بورقيبة الحبيب،خطب بورقيبة،ج 21، وزارة الإعلام،تونس،1980، ص142.

56 –المصدر نفسه، ص142–143.

- Brandino Michel:"Le maghreb mythe et realites",op cit,p93.57
-Rossard martine, "Le contrôle du Sahara et de son pétrole" in Le 58
monde: Dossiers et Documents: L'Algérie depuis 1945 a la veille de
L'indépendance",N°203,Octobre 1992,p14.

59– ذكر ذلك في الندوة الصحفية التي عقدها بورقيبة بقرطاج يو 24 ماي 1966أنظر:بورقيبة الحبيب،
خطب تونس،ج16 وزارة الاعلام، تونس، 1981، ص142.

60– جريد المجاهد الجزائرية، بتاريخ جوان1966.

-Journal MaghrebN°15, Mai-Juin1966,p30.61
-Etudes International N°31,Février 1989, boite B1175, pp 184-185.62
- Journal Maghreb N°16, juillet-Aout 1966,p36.63
-Ibid,N°20,Mars-Avril1967,p25.64
- Ibid,N°21,MAI-Juin1967,p19-2865
- Ibid,p28.66
- Ibid.67
- Ibid ,N°26, Mars-Avril1968,p29.68
- Ibid ,N°27, Mai-Juin1968,p7-869
- Ben Larbi brahim,op cit,p165.70
-Ibid,p167. 71
- Journal Maghreb N°23, septembre-octobre 1967,p32.72
- Journal MaghrebN°43, Janvier-Février 1971,p5.73

74- جريدة المجاهد الجزائرية بتاريخ ماي1968 ، ص8.

- Journal MaghrebN°28, juillet-Aout 1968,pp21-25.75
-Ibid,N°32,Mars-Avril,1969,p4.76
-Journal OPINION,N°6,10 Février1969.77
- Journal Maghreb N°32, Mars-Avril 1969,p31.78
-Ibid, N°33, Mai -Juin 1969,p26.79
- Ibid, N°33, Mai -Juin 1969,p2880
- Ibid, N°33, Mai -Juin 1969,p881
- Ibid, N°33, Mai -Juin 1969,p28.82
- Ibid, N°36, Novembre -Décembre 1969,p4-583

84 –جريد العمل التونسية،بتاريخ 10 أوت1969.

- Journal Maghreb N°08, Mars-Avril1965,p36.85
-Ibid, N° 37,Janvier-Février 1970,p26.86
-Ibid, p32.87
-Ibid,p5.88
-Ibid, N°40, juillet-Aout 1970,p5.89
-Ibid, N°38, Mars-Avril 1970,p32.90

المصادر والمراجع:

وثائق أرشيفية:

-"Le Sahara": Tunis, Documentation Tunisienne, boite B1150.
- Etudes International N°31,Février 1989, boite B1175.

الكتب باللغة العربية :

1- الحبيب بورقيبة، خطب تونس، ج 1 و ج2 وج8 وج12و ج16 وج21، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1975.

2- الحبيب بورقيبة ، مدخل إلى تاريخ الحركة الوطنية، مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات في الحزب الاشتراكي الدستوري، شركة العمل والصحافة،تونس،1969.

3- الرشيد ادريس وآخرون، **كيان المغرب وآفاقه في بناء المغرب العربي**،مركز الدراسات والابحاث الإقتصادية والإجتماعية(سلسلة الدراسات الاجتماعية رقم 9)، الجامعة التونسية، تونس، 1983.

4- محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية،دار النهضة العربية، لبنان،1981.

الكتب باللغة الفرنسية :

1- Toumi Michel**," La politique africaine de la Tunisie, in le Maghreb et l'Afrique sub saharienne**, ouvrage collectif ,ED centre national de la Recherche scientifique, France, 1980.
2- Nicole Grimaud, :"**La politique étrangère de l'Algerie**" ,Ed Tlanthale, Paris, 1980.

المقالات باللغة الفرنسية:

1- Duroselle,(JEAN BAPTISTE):"Les frontières :vision historique" ,IN RELATIONS INTERNATIONALES N°63, AUTOMNE,1990.
2- Ben Aziza Hatem:"Dégaul, les arabes et Bourguiba", in réalités n°524, du 17 au23 Novembre1995.

3- Brandino Michel:"Le grand Maghreb mythe et realites", ED Alif,Tunisie,1990.
4- Rossande Martini ,"Le contrôle du Sahara et de son pétrole "in le monde : dossiers et documents, n°203,octobre 1992.
5- La couture Jean, "Les principales de La négociation" in Le monde: dossiers et documents ":n°203,octobre1992.
6- De la Freire Jacques ,"Les Frontière dans La théorie et La stratégie militaires" in Relations internationales N°63,Automne 1990.
7- Rouleau Eric, "Un règne de trois ans" IN Le monde: Dossiers et documents N°203,Octobre1992
8- La bouz marie Françoise ,"Le règlement de la contentieux frontalier de l'ouest maghrébin :Aspects politiques et juridiques",in Maghreb, n°53, Septembre-Octobre1972.
9- Rossard martine, "Le control du Sahara et de son petrol" in Le monde: Dossiers et Documents: L'Algérie depuis 1945 a la veille de L'indépendance ",n°203,Octobre 1992.

الدوريات:

دوريات باللغة العربية:

1- جريدة العمل التونسية،15 سبتمبر1956.
2- جريدة العمل التونسية،11 سبتمبر1957.
3- جريدة العمل التونسية، 3 جانفي 1958.
4- جريدة العمل التونسية، 10 فيفري 1958.
5- جريدة العمل التونسية، 03 نوفمبر 1958.
6- جريدة العمل التونسية،6 فيفري1959.
7- جريدة العمل التونسية، 18 فيفري 1959.
8- جريدة العمل التونسية، 9 فيفري1960.
9- جريدة العمل التونسية، 26 جانفي 1960.
10-جريدة العمل التونسية، 24 جانفي1961.
11-جريد العمل التونسية، 10 أوت 1969.
12-جريد المجاهد الجزائرية، بتاريخ جوان1966.
13-جريدة المجاهد الجزائرية بتاريخ ماي 1968.

دوريات باللغة الفرنسية:

1- La presse de Tunisie du 9 septembre 1961.
2- La presse de Tunisie du 21 Juillet1961.
3- Journal "Le monde",08 Février 1959.
4- Journal Maghreb N°08, Mars-Avril196
5- Journal MaghrebN°15, Mai-Juin1966.
6- Journal Maghreb N°16, juillet-Aout 1966.
7- Journal Maghreb N°20, Mars-Avril1967.
8- Journal Maghreb N°21,MAI-Juin1967.
9- Journal Maghreb N°23, septembre-octobre 1967
10- Journal Maghreb N°26, Mars-Avril1968.
11- Journal Maghreb N°27, Mai-Juin1968.
12- Journal Maghreb N°28, juillet-Aout 1968.
13- Journal Maghreb N°32, Mars-Avril 1969.
14- Journal Maghreb N°33, Mai -Juin 1969.
15- Journal Maghreb N°36, Novembre -Décembre 1969.
16- Journal Maghreb N° 37,Janvier-Février 1970.
17- Journal Maghreb N°38, Mars-Avril 1970
18- Journal Maghreb N°40, juillet-Aout 1970
19- Journal Maghreb N°43, Janvier-Février 1971.
20- Journal OPINION,N°6,10 Février1969.

رسائل جامعية:

باللغة العربية:

1- عبد القادر العريبي، **العلاقات السياسية التونسية–المصرية(1955–1970)**، شهادة كفاءة في البحث، إشراف علي المحجوبي، شعبة التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس،1990.

باللغة الفرنسية:

1- Ben Larbi Brahime, "Maghreb :Allances et conflits contre trois états (Algérie ,Tunisie, Libye)",mémoire de DEA en droit, option, sécurité international et défonce, direction Philippe char pal, université de sciences social Grenoble II, faculté de droit,Tunisie, Sebtembre1987